

على ركوب كونه لم يكونا لا يخرج عوصا من سبت
من الثلاثة اذ كان وان سبت اثنان اشتراكا فيه
ويجوز على النشاب والرمح ولات الحرب والعرض
منها او من اجنبي والمحل ان كان منهما على ما تقدم
فشرط تعيين الرماة وعدد الرشق والاصابة وصحة
الرمي والمسافر ومن البادي بالرمي ولا يجوز على الطيور
والاقزام والصرار **باب الوقف** هو قرية
فلا يصح لان مطلق التصرف في عين معينة يتبعض
بها مع بقا عينها اياها كالعقار والحيوان على وجه
معينة عين نفسه وغير محرمة اما قرية كطيار
والاقارب وسبل الخبز اما مباحة كاعشاب واهل الذمة
باللفظ المنجز وهو وقف وجست وسبت
او تصدقت صدقة لا يتباع فحين ينقل
المالك في الرقبة الى الله تعالى ويملك الموقوف عليه
عقله ومنفعة لالوطى ان كانت حاربه وينظر
فيه من شرط الواقف اما بنفسه او الموقوف
عنه او غيره فان لم يشترط فالحكم تصرف الغله

بعض
ويطر

قوله

الواقف من المفاضلة والتقديم والجمع والترتيب وغير
ذلك وان وقف شيئا في الزمة او احد الذين او مطلقا
او رجائا او وقف لثلاثة من المصروف او وقف على مجهول
او على نفسه او محرم كقول كنيسه او علف ابتداءه
او انتهاؤه على شرط كقوله اذ جارس الشهر فقد وقف
او وقف في السنة او على ان لي بيعة او على ان لا يجوز
ثم على ان يجوز فعلى نفسه على النقل بطل ولو وقف
على عين ان شرط قبوله وان رده بطل ولو وقف على زيد
ولم يقر بعينه الكناصيح الوقف ويصرف بعد
زيد الفقرا اقارب الواقف ولو وقف على العبد لنفسه
بطل وان اطلق فهو لسيده **باب الهبة** هي مندوبه
والاقارب افضل وتندب التسوية فيها بين اولاده حتى
بين الذكر والانثى وانما تصح من مطلق التصرف فيما يجوز
بيعه بايجاب منجز وقبول ولا تملك الابا لفضل فله الرجوع
قبله ولا يصح الفسخ الا باذن الواهب فلو وهبه شيئا
عنده او رهنه اياه فلا بد من الاذن في قبضه ومضى
من يتاخر معه قبل قبضه والمضيق اليه فاذا امر بالرجوع
لواهب الرجوع اليه الا ان يجب لولده او لولد وولده وان
سفل له الرجوع فيه بعد قبضه بزيادة المتصلة